The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

توجهات

شبكة الشباب الفسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً

الاستراتيجية لمكافحة الفساد

كانون ثاني ٢٠١٤

توجهات

شبكة الشباب الفسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً

الاستراتيجية لمكافحة الفساد

كانون ثاني ٢٠١٤

برنامج تقوية القيادات الفلسطينية الشابة
توجهات شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً الاستراتيجية لمكافحة الفساد
بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح

الطبعة الأولى آذار ٢٠١٤
منشورات مفتاح ٢٠١٤

فريق العمل:

طاقم مفتاح

مديرة دائرة تعزيز المشاركة المجتمعية	لميس شعيبي حنتولي
مديرة التطوير، الاتصال والتواصل	حنان قاعود غنايم
منسق المشروع	شادي زيدات
المساعدة الإدارية	حنين شعيبي

طاقم هيئة مكافحة الفساد

مدير عام ديوان رئيس الهيئة	سعيد شحادة
مدير عام التخطيط	د. حمدي الخواجا
مدير عام الشؤون القانونية	رشا عمارنة
المساعدة الادارية	رولا الكبيجي

تحرير وتدقيق لغوي	أ. تحسين يقين

تم طباعة هذا الكتيب بدعم من الممثلية الايرلندية
REPRESENTATIVE OFFICE OF IRELAND | Palestinian Authority

رسالة الشبكة

إن الملاحظ لارتفاع نسب الفساد بكافة أشكاله على المستوى الوطني، ومحاولة ربط هذه المؤشرات بنسب البطالة المرتفعة خاَصة بين الفئات الشبابية، والتي تشكل الشريحة المجتمعية الأكبر في فلسطين، يجد من الضرورة العمل على تأسيس جهد جماعي منظم، في سبيل محاربة الفساد وتعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح.

وعلى هذه الأرضية، فقد تم بناء الإستراتيجية الشبابية لمكافحة الفساد، وهي الأولى من نوعها على المستوى الوطني، لتشكل ركيزة أساسية لكافة الجهود والمبادرات المجتمعية والشبابية الهادفة إلى محاربة الفساد، وللتأكيد على دور القطاعات الشبابية في ذلك، من خلال مشروع تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد الذي نفذته مفتاح بصفتها الحاضنة لعمل الشبكة، وبالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، كجهة وطنية رسمية متخصصة في هذا الإطار، حيث كان نتاج هذا الجهد المشترك، تطوير الإستراتيجية الشبابية المذكورة، والتي تدعو إلى تبنيها من قبل الهيئة في برامج عملها للأعوام القادمة، وتضمينها في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي سيتم العمل على بلورتها لاحقاً، وهي المؤكدة على أهمية دور الشباب في مثل هذه البرامج، التي تتطلب جهداً مجتمعياً مشتركاً لترجمة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع، من خلال برنامج عمل متكامل، تسعى الشبكة لتنفيذه بتضافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية، والتي تنبع من فهم عميق بضرورة الشراكة الكاملة مع كافة المكونات المجتمعية، للحدّ من الفساد ومحاربته.

شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً

كلمة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

انطلاقاً من الإيمان العميق بضرورة تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح من جهة، والمواطنة الصالحة من جهة أخرى، سعت «**مفتاح**» ومنذ العام ٢٠٠٠ على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية، والتأسيس لكافة الجهود المجتمعية المنظمة لمكافحة الفساد والحد منه على مختلف الأصعدة، وذلك من خلال المبادرة بإنشاء الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «**أمان**»، لما يمثله الفساد بكافة أشكاله أحد أهم المعيقات الفعلية لأي عملية تنموية مستقبلية، والذي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى التأثير السلبي على المكونات المجتمعية بكافة مستوياتها. واستكمالاً للجهود المنظمة في هذا الإطار على مدار السنوات الماضية، جاء تنفيذ مشروع «**تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد**» بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، إيماناً بأهمية دور الشباب المجتمعي، وتعزيزه للعمل على محاربة الفساد، مؤكدةً على أن نجاح برامج محاربة الفساد يعتمد بشكل رئيسي على قدرة هذه البرامج من بناء منظومة متكاملة لمناهضته على صعيديّ الفرد والمجتمع، إضافة إلى التأكيد على الدور الحيوي والفعال للفئات الشابة، ودمجهم في برامج، وتطويرهم لخطط فعالة، تعكس إرادتهم وتصميمهم على المشاركة الفاعلة في كافة المستويات السياسية والمجتمعية وغيرها.

وعليه؛ فقد تم استهداف «شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً» والتي بنتها وتحتضنها مفتاح منذ عامين، كنواة صلبة للتأسيس لجهد شبابي مركز ومنظم لمكافحة الفساد، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تطوير الإستراتيجية الشبابية لمكافحة الفساد، والتي تعتبر الأولى من نوعها وطنياً، كتأكيد من «**مفتاح**» والهيئة والشبكة، على ضرورة هذا التوجه الشبابي، الذي بدأ يأخذ منحى منظم مؤسس وبعيد كل البعد عن الجهود التقليدية السابقة، بهدف الوصول الى نتائج فعلية ملموسة بعد وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ. وتؤكد مفتاح على أن هذه الإستراتيجية الشبابية أداة فعالة لتعزيز وتعميق الطاقات الشبابية المناهضة للفساد، مما يتطلب جهود وشراكات مجتمعية مختلفة لإنجاحها، من خلال توفير الدعم والمساندة والإمكانيات اللازمة لذلك.

د. ليلي فيضي

المدير التنفيذي - مفتاح

كلمة رئيس هيئة مكافحة الفساد

تؤمن هيئة مكافحة الفساد أن الشباب هم اللبنة الأولى والأساسية في عملية البناء وصولاً إلى مجتمع فلسطيني خال من الفساد ودولة ديمقراطية قادرة على مجابهته، حيث أكدت في جميع المحافل والفعاليات أن دور الشباب طليعي وحيوي في جهود مكافحة الفساد، وهو من أهم الأدوار المجتمعية، لما للفساد من أثر كبير على شريحة الشباب، كما أن التغيير المستقبلي القادم يرتكز عليهم، لأن الشباب اليوم هم قادة الغد؛ فالبدء بالعملية التنموية يتطلب سواعد الشباب للنهوض بالمجتمع.

لقد استند هذا الرأي إلى القوانين والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، التي دعت إلى ضرورة وأهمية إشراك الشباب الفاعل في جهود مكافحة الفساد في فلسطين.

وتعمل هيئة مكافحة الفساد على مساندة الشباب في دورهم الريادي في مكافحة الفساد، من خلال إعدادهم وتوعيتهم وتبني توجهاتهم، لحمايتهم من آثار الفساد ودرء وقوعهم في شباكه؛ فقد قامت الهيئة بعمل العديد من اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني التي تُعنى بقضايا واهتمامات الشباب ومن مختلف الفئات العمرية، ونظمت مع شركائها العديد من النشاطات في المدارس والجامعات وفي المناطق المختلفة وعدد من المؤسسات الشريكة. وأخذت هذه النشاطات عدة أشكال منها ما هو توعوي وتدريبي، ومنها ما يعزز دور الشباب في المشاركة بجهود مكافحة الفساد التي تقوم بها الهيئة، والتي كان آخرها هذه التوجهات الاستراتيجية التي عبر فيها الشباب عن رأيهم ودورهم.

ويسرنا أن نستغل هذا المنبر للإعراب عن شكرنا وامتناننا للجهود التي قامت بها «مفتاح» وشبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً، وندعو جميع المؤسسات والأطر الشبابية للعمل معاً وبذل مزيد من الجهد للوصول الى مجتمع فلسطيني خال من الفساد.

والله ولي التوفيق

رفيق شاكر النتشة

عشانك يا بلدي لازم أحكي

شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل..
سياسياً .. ومجتمعياً

مقدمة:

يتعاظم تأثير المبادرات الهادفة الى مكافحة الفساد عندما تكتسب الإطار المنظم لتدخلاتها، وعندما تخرج من دائرة التعامل بردات الفعل على حدث أو قضية ما، إلى دائرة الفعل المخطط له والمنتظم النابع من رؤية جامعة وواضحة.

إن الانعكاسات السلبية للفساد على التنمية وعلى بناء المجتمعات ليست خافية؛ فلا تقتصر انعكاسات الفساد السلبية على سوء إعادة توزيع العائد الوطني أو على هيمنة فئات بعينها على مراكز القوة ومقدرات الأمة، بل تتعداها لتشمل انهيار منظومة القيم والمبادئ السائدة ومأسسة التعدي على القانون وتجاوزه، والأهم من ذلك زعزعة الانتماء الوطني وفقدان الأمل في المستقبل، وما يحمل معه هذا الاتجاه السلبي من معانٍ مدمرة لبناء المجتمع وللعملية التنموية.

تحدد منظمة الشفافية الدولية الفساد على انه «**كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته**» ويأخذ الفساد أشكالا مختلفة، حيث تعتبر الواسطة، والمحسوبية، والمحاباة، ونهب المال العام، والرشوة، إضافة إلى الأشكال الأخرى التي تأتي تحت سوء استغلال المنصب العام وتعتبر أفعال فساد.[1]

ومع تجاوز مظاهر الفساد لكافة الحدود لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ومع عملية الانتشار هذه، اخذت تتبلور منظومة مُمأسسة لعملية الفساد بحيث تم تزويج مراكز السلطة في نظام الحكم بالرأسمال الطفيلي والعصابات المنظمة (المافيا) الساعيين إلى توليد المنفعة الخاصة بأي طريقة كانت، تقود إلى النهب المنظم للموارد، ودون النظر إلى مردود ذلك على مستقبل الاقتصاد الوطني وعملية الانتاج. حيث أدى ذلك كله الى التوسع المضطرد للفقر وانصهار الطبقات الوسطى في عملية سعي لا تنتهي من أجل تدبير أمور معيشتها اليومية وتراجعت النظم القيمية المنظمة لحياة الناس في المجتمع، وأصبح التخلص من هذا الفساد غير ممكن بعملية إصلاح، وإنما أصبح يستدعي تكاثف الجهود والانخراط العام فيها.

وترى منظمة الشفافية الدولية أنه «**من الممكن محاربة الفساد بشكل مستمر في حال مشاركة كل المعنيين سواء من الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص**». ومن هنا تأتي أهمية انخراط المجموعات المجتمعية، بما فيها الشبابية

١ انظر الصفحة الالكترونية لمنظمة الشفافية الدولية www.transperncy.org.

في محاربة الفساد كونها تشكل العمود الفقري للمجتمع، وكونها تعبر عن مصلحة الجماهير وتطلعاتها. وحتى تتمكن هذه المجموعات من تأدية الرسالة المناطة بها في خدمة وتنمية المجتمع، عليها ان تتبني توجهات صريحة وواضحة لمكافحة الفساد، وأن تعمل بشكل منظم على تجميع جهودها وتوجيهها كقوة موحدة في وجه الفساد.

ومن هنا تنبع أهمية تطوير إطار عمل استراتيجي، يوحد الجهود ويجمعها كقوة مؤثرة في بناء منظومة مجتمعية مناهضة للفساد.

تؤكد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٢- ٢٠١٤) على أن «مكافحة الفساد والقضاء عليه يتطلب سياسة وطنية تقوم على أساس مشاركة فئات المجتمع وقطاعاته من خلال العمل في اتجاهين: الوقاية منه والكشف عنه وملاحقة مرتكبيه. وترتكز الخطة الوطنية في عملها على مجموعة من المحاور: الوقاية من الفساد، والتوعية والتثقيف والملاحقة وإنفاذ القانون، ...الخ[٢].

٢ انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٢-٢٠١٤) دولة فلسطين

شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً:

ضمن اهتمام مفتاح بتمكين ودعم القيادات الفلسطينية الشابة والنابع من الفهم لمجمل التحديات والإشكاليات التي تواجه الشباب الفلسطيني على مختلف المستويات، جاءت فكرة برنامج "**تقوية القيادات الفلسطينية الشابة**» الهادف إلى تمكين ودعم المجموعات الشبابية للمساهمة في عملية التغيير الإيجابي في كافة المستويات، وصولا إلى مجتمع مدني ديمقراطي تصان فيه الحقوق والحريات، وذلك من خلال استهداف مجموعات شبابية من القيادات السياسية الفاعلة في الجامعات والكليات الفلسطينية من مختلف الفصائل الفلسطينية، وحتى المستقلين منهم، حيث تم خلال العام الماضي استهداف مجموعتين من الشباب الفلسطيني الفاعل، بحيث خضعت كل مجموعة على حده لبرنامج تدريبي مكثف من ورش العمل باستخدام منهجية التحويل المجتمعي في حالات الصراع والتخطيط الاستراتيجي بالمشاركة «قومي»، وفي نهاية العام الماضي شكلت هذه المجموعات ما يعرف باسم **شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً**.

ومع بداية العام ٢٠١٣ جاء التوجه العام للبرنامج الهادف إلى رفد الشبكة وتوسيعها بمجموعات شبابية ممكنة ومدربة، من خلال استهداف مجموعة من القيادات الشابة الفاعلة من مختلف الجامعات والكليات الفلسطينية في الضفة الغربية. وعلى هذا الاساس تم استهداف مجموعتين شبابيتين بحيث خضعت كل مجموعة لسلسلة من ورش العمل التدريبية باستخدام نفس المنهجية «قومي»، وتم دمج هذه المجموعات بالشبكة في اطار مخيم صيفي تدريبي مكثف، سعى خلاله الطاقم التدريبي الى خلق أكبر قدر ممكن من التناغم والانسجام بين كافة المجموعات، وبناء المساحات التشاركية الآمنة التي تمكن افراد الشبكة من العمل كفريق، حيث انطلقت بعدها الشبكة بتنفيذ مجموعة من المبادرات واللقاءات الحوارية والجماهيرية الهادفة الى تمكين وبناء قدرات الشبكة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تسليط الضوء عبر النقاش والاستكشاف، لمحاولة التأثير في بعض القضايا المجتمعية الثقافية والبنيوية السائدة، ومحاولة التغيير فيها، من خلال عدة لقاءات عقدت مع فئات مجتمعية مختلفة، ومع عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية ومراكز صنع القرار، بهدف ربط هذه المكونات ببعضها بعضا، وخلق حالة من التناغم والانسجام في الأهداف والتوجهات بينها، في محاولة للتأثير بمجمل السياسات والبنى الثقافية السلبية الموجودة.

ويحكم عمل الشبكة خلال الفترة الماضية، مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها والمتمثلة بـ:

·تحسين واقع العلاقة بين المكونات المجتمعية.

·تجسير العلاقة مع القدس والمقدسيين.

·تمكين المرأة والشباب وتفعيل دورهم في مراكز صناعة القرار.

·مقاومة الاحتلال.

·مناهضة الفساد.

·بناء وتطوير مهارات أفراد المجموعة.

منهجية إعداد الخطة:

تم تطوير هذه الخطة بالاستناد إلى منهجية المشاركة والتي اشتملت على:

- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالفساد ومكافحته، بما يشمل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتقرير السنوي لمؤسسة أمان، وتقرير مؤسسة الشفافية الدولية، وقانون مكافحة الفساد، والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وتقارير هيئة مكافحة الفساد، وبرنامج الوقاية من الفساد.
- عقد ورشة عمل تخطيطية بمشاركة أعضاء الشبكة.
- صياغة نتائج الورشة وتقديم مسودة الوثيقة.
- تطوير وثيقة الخطة.

تحليل البيئة المحيطة:

تشير تقارير أمان إلى استمرار مظاهر الفساد التقليدية، وتراجع في مستوى الفساد في المواقع العليا وبشكل خاص محدودية الرشوة. واحتلت السلطة الفلسطينية المرتبة ١٠٧ في مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٥ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والذي غطى ١٥٩ دولة، مما يظهر انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني[٣].

تظهر الدراسات والتقارير الفلسطينية والدولية أن الفساد يتركز في القطاع العام؛ فقد كشف تقرير هيئة الرقابة العامة الأول الصادر في النصف الأول من عام ١٩٩٦، والذي قدم إلى المجلس التشريعي عن خلل في إدارة المال العام، كما كشف التقرير عن وجود فجوة تشريعية كبيرة وعدم كفاية التعليمات وآليات الرقابة الداخلية، وعدم توفر إرادة سياسية لمحاسبة المتورطين في الفساد.

وتتجلى مظاهر الفساد في فلسطين، كما في غيرها، بسلوكيات بعض كبار المسئولين في السلطة الفلسطينية (فساد كبير/ عمودي) وبسلوكيات من الموظفين العموميين الصغار (فساد صغير/ أفقي).

إن عدم اتخاذ إجراءات باتجاه الإصلاح ومحاصرة الفساد، كانت سبباً مباشراً في زيادة قناعة الجمهور الفلسطيني بازدياد حدة وانتشار مظاهر الفساد. وتعكس نتائج استطلاعات الرأي إدراك هذه الحقيقة لدى الشارع الفلسطيني، إذ بينت النتائج أن ٥٠٪ من المبحوثين في العام ١٩٩٦ مقابل ٨٠٪ من المبحوثين في العام ٢٠٠٧ يعتقدون بوجود فساد بارز في السلطة. وما زالت القناعة بانتشار الفساد مستمرة بين أوساط المواطنين الفلسطينيين، حيث أفاد بذلك ٥٠,٥٪ من المبحوثين عام ٢٠٠٩ وتوقع ٤٦,٤٪ من المبحوثين بازدياد الفساد في السلطة خلال عام ٢٠١٠،[٤]

ويرجع هذا الأمر لعدة أسباب، منها: غياب النزاهة والعلنية والشفافية والوصول للمعلومات والسجلات العامة، ومخالفة قانون الخدمة المدنية أحيانا، بالإضافة إلى غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة وضعف تطبيق الموجود منها، وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، وطغيان السلطة التنفيذية على التشريعية، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، وضعف القضاء وسلطة القانون ونقص

٣ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (www.aman-palestine.org).

٤ استطلاعات رأي أجرته مؤسسة أمان على سنوات عدة (٢٠٠٥-٢٠١١)، بجانب استطلاعات رأي لمركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت (home.birzeit.edu/cds)

التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيه على الرغم من صدور قانون مكافحة الفساد، إلا أن إنفاذه ما زال ضعيفا.

بالإضافة إلى ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد وضعف أجهزة الرقابة الرسمية وعدم استقلاليتها، وغياب حرية الإعلام وضعف دور المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي[٥].

ويؤدي الفساد إلى نتائج وآثار مكلفة وسلبية على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرزها: إضعاف النظام السياسي الفلسطيني من حيث شرعيته واستقراره وبالتالي إضعاف العملية الديمقراطية برمتها، وإضعاف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وما يرافقهما من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى خلخلة القيم الأخلاقية وتراجع المهنية وانتشار التطرف والجريمة. وحتى تكون الصورة أكثر اكتمالا، فمن الضروري النظر إلى بعض البنى المناهضة للفساد. ففي إطار المنظومة التشريعية شهد المجتمع الفلسطيني بعض الخطوات ذات دلالة في مجال مكافحة الفساد والإصلاح[٦]، لعل أهمها:

١- قانون مكافحة الفساد الصادر على شكل قرار بقانون من قبل الرئاسة الفلسطينية بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ والذي نص على تشكيل هيئة رسمية خاصة بمكافحة الفساد والتحقيق فيه.
٢- مشروع قانون العقوبات الذي تناول موضوع الرشوة حيث نصت المادة (١١٤) على الحكم بمصادرة كافة الأموال المتحصلة من جريمة الرشوة، كما نصت المادة (١١٦) من المشروع نفسه على الحكم بالسجن مدة لا تزيد عن ١٠ سنوات لمرتكب جناية الرشوة داخل نطاق المال العام والوظيفة العمومية. أما المادة (٣٦٦) فقد نصت على جرائم الاختلاس أو ما يعرف بإساءة الائتمان خارج نطاق المال العام والوظيفة العمومية بالسجن من أسبوع إلى ثلاث سنوات.
٣- قانون الانتخابات تناول موضوع الرشوة في المادة (١٠٣) حيث نصت على مصادرة مواد الرشوة

٥ عبد الرحيم طه وجهاد حرب" الفساد في فلسطين" أمان تقرير غير منشور (٢٠٠٧)، انظر ايضا تقرير أمان على الصفحة الالكترونية لمنظمة الشفافية العالمية: http://www.transparency.org/whoweare/contact#O_nc_palestine

٦ انظر الوثيقة البرنامجية ٢٠١١-٢٠١٣ للائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة-أمان (شباط ٢٠١١).

والحكم بإحدى العقوبتين أو كلتاهما: أ. الحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ب. دفع غرامة مالية لا تزيد عن ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو استبعاده من قوائم المرشحين.

٤- قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ والذي نص على وجوب تأدية جميع الإيرادات الخاصة بالسلطة إلى حساب الخزينة العامة وأن تدخل في الموازنة العامة. كما نص على أن يقوم مجلس الوزراء بتقديم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة في الأول من تشرين ثاني للمجلس التشريعي لمراجعتها وإقرارها وإصدارها.

ونص القانون أيضا على حق ديوان الرقابة المالية والإدارية مراقبة إيرادات ونفقات الوزارات، والمؤسسات العامة، والهيئات المحلية، والصناديق الخاصة، وطرق تحصيل الإيرادات وإنفاقها، على أن يقدم تقريرا سنويا شاملا لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي.

٥- قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن اللوازم العامة أي الأموال المنقولة والمخصصة لتسيير وإدارة الإدارات العامة وصيانة هذه الدوائر والتأمين عليها. حيث نظم القانون القواعد الإجرائية لعمليات شراء اللوازم العامة، كما نص على تشكيل لجنة العطاءات المركزية للقيام بالمهام والصلاحيات المنصوص عليها بالقانون.

٦- قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٨ بشأن استغلال النفوذ الوظيفي، حيث تحظر المادة ٣/٦٧ استغلال الوظيفة والصلاحيات لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو القبول مباشرة أو بالواسطة لأية هدية أو مكافأة أو منحة أو عمولة بمناسبة قيامه بواجبات وظيفته.

٧- قانون الأوراق المالية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ حظر في المادة (٧/٥٢) على مدير صندوق الاستثمار وأمين الصندوق والحافظ الأمين ومدقق حسابات الصندوق استغلال وظيفته لأي منفعة مباشرة أو غير مباشرة.

٨- قانون هيئة سوق رأس المال رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ حظر في المادة (١/١٠) منه على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الهيئة استغلال أية معلومات داخلية أو سرية وصلت إليهم بحكم مناصبهم أو

أن يستغلوا هذه المعلومات لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر.

٩- قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (١٠) لسنة حظر في المادة رقم (١٠) على عضو المجلس التشريعي أن يستغل عضويته في أي من الأعمال الخاصة به وعلى أي نحو.

١٠- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤، حيث نصت المادة (٨) منه على تقديم تقرير سنوي لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء، ونشره في الجريدة الرسمية.

١١- قرار بقانون غسيل الأموال لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن الرئيس، حيث نصت المادة (٣٧) أن غسيل الأموال الناجمة عن جريمة أصلية تمثل جناية يعاقب مرتكبها بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز ١٥ سنة، أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد عن مئة ألف دينار أو بكلتا العقوبتين.

كما تم وضع تشريعات خاصة بالوظيفة العمومية تعالج إجراءات وضوابط التوظيف والتعيين والترقية.

أما فيما يتعلق بالتدابير الداعمة للنزاهة والمساءلة والشفافية، فقد تم وضع مدونات سلوك ناظمة لعمل السلطة القضائية والنيابة العامة والموظفين العموميين والهيئات المحلية والقطاع الخاص والإعلام والمؤسسات الأهلية بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان.

يداً بيد .. لمحاربة الفساد
قطاع عام
قطاع أهلي
أحزاب سياسية
قطاع خاص
شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل..
سياسياً .. ومجتمعياً

أثر البيئة الخارجية على مجال عمل شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً:

الاحتلال: للاحتلال دور مستمر في تشجيع الفساد وحمايته.

السلطة الوطنية الفلسطينية:

- يؤثر غياب المجلس التشريعي، والانقسام الداخلي، وتغييب التعددية السياسية سلباً على بنية النزاهة، ويشجع على الفساد لتغييبه لبنى وآليات الرقابة.
- تباين مواقف وجدية الأطراف المختلفة في محاربة الفساد ومحاصرته وسلبية تأثيراته على تعزيز قيم النزاهة والشفافية وبناء نظام النزاهة الوطني.
- غياب المساحة الآمنة للحريات والتظاهرات والتحركات المناهضة للفساد خاصة على المستويات العليا.
- إحلال سلطة الرئاسة في عملية التشريع بدلا من المجلس التشريعي.

المنظومة التشريعية:

- ضعف القوانين الداعمة لمكافحة الفساد.
- الخلل في المنظومة القانونية.

المجتمع:

- العادات والتقاليد التي تتعاطى مع بعض المظاهر التقليدية للفساد بايجابية (الواسطة والمحسوبية).
- الإحباط المجتمعي والقناعة النسبية بعدم جدية المؤسسات الرسمية في محاسبة المسؤولين عن الفساد.
- عدم الاكتراث المجتمعي بالحديث عن قضايا الفساد؛ حيث لا تتيح للجمهور التفكير والاهتمام بهذه القضايا بفعل الأولويات المجتمعية والأسرية في ظل الأزمات الاقتصادية.

الشباب:

- غياب الوعي والاهتمام لدى الشباب بقضايا الفساد.
- التبعية السياسية والاجتماعية للشباب والمتمثلة بالنظام العائلية والعشائرية.
- العزوف الشبابي عن المشاركة.
- غياب الفرص أمام الشباب وعدم إتاحة بيئة تشاركية آمنة لهم.
- محدودية ثقافة الوعي لدى الشباب في الآليات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- عدم وصول المعلومات وتوافرها بما في ذلك المتعلقة بمكافحة الفساد.

تحليل قدرات شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً:

نقاط الضعف	نقاط القوة
١. ضعف الموارد المالية المتاحة للشبكة. ٢. عدم ثقة الشباب بأداء الاطر الشابة. ٣. قلة المهارات والمعارف والأدوات لدى الشباب للقيام بعملية مكافحة الفساد بطريقة عملية.	١. مجموعة شبابية متنوعة وفاعلة مجتمعيا وسياسيا وذات علاقات وارتباطات مؤسساتية وحزبية. ٢. مجموعة تؤمن بالتطوع وقائمة عليه. ٣. الجاهزية للتمرد على ما هو سائد. ٤. الالتصاق بالواقع والتواصل الجدي مع القاعدة الشبابية. ٥. إرادة جدية للتغيير.
التهديدات	**الفرص**
١. استمرار الاحتلال..... واحتواء الفاسدين. ٢. استمرار الانقسام..... وقمع الحريات. ٣. النظام القائم "مجتمعيا وسياسيا" والمتمثل بنظام أبوي لا يؤمن بقدرات ودور ومشاركة الشباب. ٤. حساسية المواضيع المطروحة بقضايا الفساد (الأشخاص المتهمين، أو القضايا ذاتها). ٥. تعتيم إعلامي على القضايا الناجحة في مكافحة الفساد. ٦. قصور المنظومة التشريعية المتعلقة بعملية مكافحة الفساد". ٧. عدم الافصاح عن المعلومات في قضايا مكافحة الفساد.	١. وجود مؤسسات فاعلة ومحتضنة للشبكة الشبابية «مفتاح» ٢. وجود مؤسسات انفاذ القانون خاصة بمكافحة الفساد مثل(هيئة مكافحة الفساد، محكمة جرائم الفساد، نيابة محكمة جرائم الفساد) ٣. تقبل مجتمعي للحوار والحديث بموضوع الفساد. ٤. اقرار الخطة الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد. ٥. قانون مكافحة الفساد.

مكافحة الفساد

هوية شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً

الرسالة:

شبكة تطوعية مستقلة من الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً، تسعى لتفعيل وإدماج الشباب في مكافحة الفساد.

الرؤية:

شباب فلسطيني فاعل لمجتمع يعيش بلا فساد.

القيم والمبادئ التي تقود عمل الشبكة في قطاع مكافحة الفساد:

يتم الارتكاز في تنفيذ هذه الخطة على مجموعة من القيم والمبادئ المتمثلة بـ:

- احترام الرأي الاخر والبعد عن التحيز والحزبية.
- تشجيع القيم المجتمعية المعززة للتعامل الإيجابي مع مناهضة الفساد.
- العمل الجماعي الشبابي القائم على التطوعية.
- التأكيد على المساواة بين الشباب والشابات في العمل.
- التناغم والانتماء بين أفراد الشبكة والعمل بروح الفريق.
- الإيمان بسيادة القانون ورفض مظاهر الفساد والتبليغ عنها.
- الحس الوطني تجاه قضايا الفساد ومناهضته.
- تعزيز مشاركة الشباب وتفعيلها تجاه الحقوق والواجبات والمساواة في الفرص.
- الإيمان بأن تحقيق المصلحة العامة يتحقق من خلال التعددية وحماية الحريات، للحد من مظاهر الفساد.
- الوعي بالواقع القائم لمناهضة الفساد تحت عنوان "الساكت عن الفساد، فاسد أخرس"

القضايا الاستراتيجية:

القضية الأولى: منظومة قانونية قاصرة عن كبح الفساد.

الهدف العام: تطوير منظومة قانونية مستجيبة للجهود الرامية لمكافحة الفساد.

برامج العمل:

حملة ضغط لتطبيق وتفعيل قوانين وإجراءات براءة الذمم المالية.

توعية للجمهور بالجزاءات والعقوبات، وبأهمية القوانين وإجراءات تنفيذها.

عقد لقاءات جماهيرية ومحاضرات عامة لتوعية الجمهور بالقوانين.

حملات ضغط ومناصرة لتطوير بيئة تشريعية تساند مكافحة الفساد.

حملات ضغط ومناصرة لتنفيذ القوانين والإجراءات التي تساند مناهضة الفساد.

القيام بدراسات وأبحاث تناقش البيئة القانونية (إبراز الفجوات من أجل تطوير البيئة التشريعية).

تنظيم لقاءات وورشات عمل لمراجعة القوانين.

إنفاذ القانون والملاحقة القانونية، رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية، منع الفساد والوقاية منه ..... (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس:

- عدد الحملات التي ينفذها الشباب (حول التوعية والضغط والمناصرة).
- عدد اللقاءات وورش العمل الجماهيرية التوعوية.
- عدد أوراق العمل البحثية والمراجعات القانونية.

القضية الثانية: الفجوة المعرفية والمعلوماتية اللازمة لمكافحة الفساد.

الهدف العام:تطوير المهارات المعرفية والوعي المجتمعي (الشبابي) المناهض للفساد.

برامج العمل:

تطوير قدرات أعضاء الشبكة في قضايا المعرفة وآليات العمل.

برامج تثقيفية وتوعوية للشباب في عملية مكافحة الفساد.

حملات ضغط لتطوير آليات وتشريعات تساهم في الوصول إلى المعلومات والإفصاح عنها.

التشبيك مع وسائل الإعلام للمساهمة في نشر الوعي المجتمعي لمناهضة الفساد.

رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
(الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس:

- عدد البرامج التثقيفية والتوعية للشباب في عملية مكافحة الفساد (عدد اللقاءات وتوزيعها مناطقيا).
- عدد البرامج والحملات الاعلامية – حسب أنواع وسائل الاعلام المختلفة.

القضية الثالثة: تراجع القيم المجتمعية النابذة للفساد أمام القيم الداعمة له.

الهدف العام: تعزيز القيم المجتمعية النابذة للفساد.

برامج العمل:

التثقيف والتوعية من خلال ملصقات وجداريات ونشرات تعريفية تتحدث عن النزاهة ومكافحة الفساد.

حملات ضغط ومناصرة للوصول إلى المكونات المجتمعية المختلفة.

الترويج ضد الفساد باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، من خلال تكثيف البرامج التلفزيونية والدراما والتحقيقات الصحفية وقصص النجاح التي تعالج الفساد.

تنسيق الجهود لمكافحة الفساد، رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
(الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس:

- عدد النشاطات والمبادرات الشبابية من خلال بوسترات ونشرات.
- التنوع في تشكيل تحالفات مجتمعية على مستوى محلي واشراكها في الحملات.
- التثقيف والتوعية من خلال بوسترات وبروشرات تتحدث عن النزاهة ومكافحة الفساد.
- قصص نجاح لمكافحة الفساد من خلال (دراما، تحقيقات صحفية، ...).

القضية الرابعة: غياب التعددية والمشاركة الحقيقية بالحقوق وضعف المنظومة الرقابية.

الهدف: خلق منظومة رقابية شبابية وصولا لتعددية حزبية في الحكم.

برامج العمل

حملات توعية لتفعيل الرقابة المجتمعية.

حملات توعية لتعزيز مشاركة الشباب في الجامعات.

تسخير وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، من اجل دعم مناهضة ومكافحة الفساد.

تمكين وبناء قدرات كادر شبابي من أجل الرقابة على حالات الفساد.

دعم المبادرات الإبداعية للشباب من خلال الدراما والرسم والأغاني لتعزيز القيم الاجتماعية نحو التغيير.

منع وقوع الفساد والوقاية منه، رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
(الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)

مؤشرات القياس

- تطوير مؤشرات شبابية لتفعيل الرقابة.
- عدد الحملات التوعية لتفعيل الرقابة المجتمعية-الشبابية.
- عدد الوسائل المستخدمة من أجل دعم مناهضة ومكافحة الفساد (الرقابة).
- قدرات الشبكة الشبابية في استقطاب أعضاء جدد وموزعين على مناطق جغرافية مختلفة.